11 ديسمبر 2024 الأمر التنفيذي رقم 03-2024

الأمر التنفيذي لتعزيز التنمية الإسكانية للأسر العاملة

حيث إن الحصول على السكن أمر أساسي لرفاهية جميع المجتمعات، بما في ذلك تلك المجتمعات الموجودة في المناطق الحضرية والضواحي والمناطق الريفية في إلينوي،

وحيث إن التقدم الكبير الذي أحرزته إلينوي في تطوير البنية التحتية ونمو الأعمال والتصنيع والتكنولوجيا وخلق فرص العمل، جنبًا إلى جنب مع التخطيط القوي للتنمية الاقتصادية في الولاية، يجب أن يقترن باستراتيجية شاملة لتلبية احتياجات الإسكان الناتجة،

وحيث إن الافتقار إلى السكن المناسب لسكان إلينوي العاملين يعيق نمو قطاع الوظائف في القطاع الخاص، وإن وجود خطة تنمية إسكانية لذوي الدخل المتوسط ستكون ميزة كبيرة لأصحاب العمل الجدد والحاليين الذين يتطلعون إلى التوسع وجذب القوى العاملة الموهوبة إلى الولاية،

وحيث إن تكاليف الإسكان تعد واحدة من أهم الالتزامات المالية للأسر، وتعد ملكية المسكن واحدة من أهم الطرق التي تمكن الأسر من بناء الثروة،

وحيث إنه على الرغم من النمو الاقتصادي غير المسبوق الذي تشهده إلينوي، فإن سوق الإسكان لا يوفر خيارات مناسبة للأسر العاملة، حيث ينفق ما يقرب من ثلث الأسر أكثر من 30٪ من دخلها على المسكن،

وحيث إن الإجراءات البيروقراطية القديمة وغير الضرورية مكلفة وتعوق إنشاء مساكن عالية الجودة وسهلة الوصول،

وحيث إن مسارات الإسكان الإيجاري الميسّر وامتلاك المنازل الميسرة الأسعار لسكان إلينوي من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط تضمن تحقيق ظروف معيشية مستقرة عبر سلسلة الإسكان المتنوع ومن شأنها أن تعزز جهود الولاية للتخفيف من عدم استقرار الإسكان والتشرد،

وحيث إن توفير المساكن الميسّرة يعمل على استقرار الاقتصاد من خلال تقليل الضغوط المالية على السكان، وتعزيز المجتمعات النابضة بالحياة، وتمكين الأطفال من الالتحاق بالمدارس بانتظام، وتحفيز التنمية الاقتصادية المحلية،

وحيث إن زيادة المعروض والخيارات الإسكانية لتلبية احتياجات سكان إلينوي يتطلب الابتكار والتعاون بين الوكالات على مستوى المناطق المحلية وحكومة الولاية ومؤسسات القطاع الخاص،

وحيث إن بناء المزيد من المنازل من شأنه أن يحفز قطاع البناء والتشييد، ويدعم سوق العمل الحالية، ويجلب فرص عمل جديدة إلى الولاية، وينشط العقارات غير المطورة أو الخاملة،

وحيث إن استغلال العقارات والموارد الحكومية غير المستغلة بشكل كامل، والحد من الحواجز غير الضرورية أمام البناء والتشييد، وتحفيز الاستثمار في الإنتاج الإسكاني، واستكشاف شراكات جديدة وبرامج المساعدة الفنية، كلها أمور مهمة للتخفيف من أزمة القدرة على تحمل تكاليف الإسكان،

وحيث إن إدارتي أطلقت لجنة استشارية مخصصة معنية بحلول نقص الإسكان المتوسط

(Ad-Hoc Missing Middle Housing Solutions Advisory Committee)، تتألف من مطوري إسكان، ومسؤولين منتخبين، وقادة التنمية الاقتصادية والمنظمات غير الربحية، وأصحاب عمل إقليميين، وخبراء تمويل، الذين وضعوا مجموعة قوية من التوصيات المتعلقة بالإسكان،

بناء عليه، أمرت أنا "جيه بي بريتزكر" حاكم ولاية إلينوي بمقتضى السلطة التنفيذية المخولة لي بموجب المادة الخامسة من دستور الولاية (Article V of the Constitution of the State of Illinois) بالآتي:

1. يعيّن مدير حلول الإسكان في إلينوي (Illinois Director of Housing Solutions) (المدير) لتسهيل تنفيذ حلول الإسكان بهدف زيادة عدد المنازل للأفراد العاملين في جميع أنحاء الولاية، على سبيل المثال الأسر التي يتراوح دخلها بين 80-140٪ من متوسط دخل المنطقة.

2. يعمل المدير على استغلال البنية التحتية القوية للولاية وقيادتها في الحد من التشرد وإنتاج مساكن ميسرة لذوي الدخل المنخفض من خلال مكتب الوقاية من التشرد والقضاء عليه في إلينوي (Office to Prevent and End Homelessness) وعمل هيئة التنمية الإسكانية في إلينوي (IHDA)، على التوالي.

3. يقوم المدير بمراجعة تقارير "اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بحلول نقص الإسكان المتوسط" ويدعو أعضاء هذه اللجنة، حسب الحاجة، لتحديد الاستراتيجيات التي ينبغي اتباعها والجدول الزمني للتنفيذ.

4. يدعو المدير أعضاء الجمعية العامة لولاية إلينوي والقادة المحليين للنظر في أي تغييرات ضرورية في القوانين أو اللوائح لتعزيز تطوير الإسكان للقوى العاملة.

5. تكون هيئة IHDA وإدارة التجارة والفرص الاقتصادية في إلينوي (DCEO) الشركاء الرئيسيين من الجهات الحكومية، ويعملان مع المدير لمعالجة أزمة القدرة على تحمل تكاليف الإسكان للقوى العاملة في إلينوي ومواءمة النمو الاقتصادي بشكل أفضل مع تطوير الإسكان. يقوم المدير، بالتشاور مع هيئة IHDA وإدارة DCEO، بالمهام التالية:
   a. تحديد كيف يمكن لطرق بناء المساكن البديلة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المنازل الصغيرة والمنازل النموذجية والمنازل المصنعة، أن تزيد من المعروض من الإسكان.
   b. استكشاف شراكات موسعة بين الولاية وبنوك الأراضي القائمة في إلينوي ودعم هذه البنوك أو تطوير بنوك أراض جديدة.
   c. تحديد المساعدات الفنية والموارد المحتملة التي تساعد الحكومات المحلية ومؤسسات التخطيط الإقليمي ومؤسسات التنمية الاقتصادية على تحفيز العرض الإسكاني الإقليمي ومواءمة الإسكان مع التنمية الاقتصادية.

6. يحدد المدير، بالتعاون مع أنظمة معاشات التقاعد الحكومية في الولاية، كيف يمكن لبرامج صناديق التقاعد وسياسات الاستثمار أن تهدف إلى تحقيق عوائد مالية قوية من خلال إعادة تأهيل وإعادة تموضع وتطوير مشاريع العقارات السكنية الموجودة في إلينوي.

7. تقوم كل وكالة حكومية في الولاية تمتلك عقارات بإعداد تقرير بقائمة العقارات غير المستغلة بشكل كامل والتي يمكن الاستفادة منها لتطوير الإسكان، باستخدام المقاييس التي يحددها المدير، لتقديمها إلى المدير بحلول 30 يونيو 2025. يحلل المدير، بالتشاور مع الوكالات الحكومية، تقارير الممتلكات العقارية غير المستغلة بشكل كامل ويقوموا بتصميم الاستراتيجيات لكيفية مساعدة الأراضي المملوكة للولاية في معالجة نقص الإنتاج الإقليمي ومدى ملاءمتها للتطوير الإسكاني.

8. يعقد المدير بشكل منتظم مجموعة عمل مشتركة بين الوكالات تشمل هيئة IHDA، وإدارة DCEO، ومكتب الإدارة والميزانية التابع للحاكم، وإدارة خدمات الإدارة المركزية في إلينوي، ووكالة الحماية البيئية في إلينوي، وإدارة الضرائب في إلينوي، وإدارة النقل في إلينوي، وإدارة الموارد الطبيعية في إلينوي، وأي وكالات إضافية حسب الحاجة.

9. تعمل مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات هذه على تحديد الحواجز البيروقراطية الرئيسية التي تتسبب في تكاليف غير ضرورية وتأخيرات وحيرة في إجراءات تطوير الإسكان، وتضع استراتيجيات لتبسيط السياسات والقواعد والعمليات التنظيمية دون التأثير سلبًا على شروط الصحة والسلامة. وسيقدم المدير مجموعة من التوصيات إلى مكتب الحاكم بحلول 30 يونيو 2025.

10. يتشاور المدير بانتظام مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والقادة المحليين والخبراء وأعضاء اللجنة الاستشارية المخصصة لحلول نقص الإسكان المتوسط، حسب الحاجة.

11. يجتمع المدير بانتظام مع رئيس شؤون التشرد في الولاية للتأكد من أن الأنشطة الناتجة عن هذا الأمر التنفيذي تتوافق مع أهداف الولاية للحد من عدد الأشخاص الذين يعانون من التشرد في إلينوي.

12. لا يفسر أي نص في هذا الأمر التنفيذي على أنه يتعارض مع أي قانون أو لائحة فيدرالية أو خاصة بالولاية. لا يغير أي نص في هذا الأمر التنفيذي أو يؤثر على السلطات القانونية القائمة لأي جهة حكومية تابعة للولاية أو يفسر على أنه إعادة تكليف أو إعادة هيكلة لها، ما لم ترد في شأنه إشارة خاصة في هذا الأمر التنفيذي.

13. يحل هذا الأمر التنفيذي محل أي نص مخالف له من أي أمر تنفيذي سابق.

14. إذا صدر قرار ببطلان أي حكم من أحكام هذا الأمر التنفيذي من أي محكمة ذات اختصاص فلا يؤثر هذا البطلان على النفاذ والسريان الكاملين لبقية الأحكام. فأحكام هذا الأمر التنفيذي أحكام مستقلة.

15. يعمل بهذا الأمر التنفيذي فور إيداعه لدى سكرتير الولاية ويظل نافذًا حتى يصدر قرار بإلغائه.

_____

جيه بي بريتزكر
الحاكم

صادر عن الحاكم بتاريخ 11 ديسمبر 2024
مقدم لسكرتير الولاية بتاريخ 11 ديسمبر 2024